الفصل الخامس
موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية
المبحث الأول
تحديد الخلف ومجمل موقفهم من النقل

يطلق مصطلح الخلف عند الكلام في العقائد على من خالف منهج السلف في الاعتقاد ممن ينتسب إلى الإسلام.

ولئن كان هذا يشمل كثيرًا من الطوائف، فإن الذي يعنينا هنا هم أصحاب دعوى الاستدلال العقلي لإثبات أصول الاعتقاد، ممن لم يقطعوا النسبة بينهم وبين نصوص الوحي من كل وجه، بل ربما انتسبوا إليها فيما يقررونه من العقليات، والغالب بل المؤكد أنهم صادقون في دفاعهم عما يعتقدونه أصولاً للدين[1]، وإن لم يوفقوا في أكثر ذلك إلى الصراط المستقيم، وهؤلاء هم المتكلمون على اختلاف مذاهبهم، اعتزالية[2]

---

(١) بلغ الأمر ببعضهم أن قال: إن الدعوة إلى نبذ علم الكلام مكيدة للدين، وقد رد عليهم ابن الوزير بقوله: (لو كان ذلك مكيدة للدين لكان سيد المرسلين أول من كاد للدين، وكذلك جميع الصحابة والتابعين). يعني بنهيهم عن الابتداع، وعلم الكلام لاشك في بدعيته. انظر العواصم والقواصم: ٤/ ١١٨.

(٢) نسبة إلى الاعتزال، والمعتزلة هم أصحاب واصل بن عطاء الغزّال، الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، واستقر مذهبهم على القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن قال بها فهو معتزلي، ومن وافقهم في بعضها فلديه من الاعتزال بحسب ما وافقهم فيه، وهم فرق كثيرة، استوفى بيان مذهبهم أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين: ١/ ٢٣٥ ـ ٣٣٧.

كانت أو كُلّابية[1]، فإن لهم من الاشتغال بنصوص الكتاب والسنة والانتساب إليهما ـ ولو في الجملة ـ ماليس لغيرهم.

فالفلاسفة الباطنية[2] القائلون بالوهم والتخييل، هم أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ. وذلك أن الرسول عندهم إنما خاطب الناس بما يصلحهم وينفعهم من معاشهم، من اعتقاد الربوبية، والبعث والحساب والجزاء، وسائر أصول الاعتقاد، من غير اعتقاد منه بحقيقة ذلك كله، وإنما أوهمهم بذلك، وخيّله لهم من باب الكذب للمصلحة، وهو محمود غير مذموم، فلا يصح عند هؤلاء الاعتماد على أخبار الأنبياء عند التحقيق، لافي المسائل ولافي الدلائل، وهذا هو السرّ في عدم عنايتهم بتفسير القرآن والحديث وعلوم السلف، وإن اشتغلوا بشيء من ذلك فلحاجة الجمهور، لا لاعتقادهم بموجبه، فحال هؤلاء بخلاف حال المتكلمين؛ فإنهم يعظمون القرآن في الجملة، ويعتنون بتفسيره، على ماهم عليه من البدع[3].

---

(١) نسبة إلى عبدالله بن سعيد بن كُلّاب، من متكلمة الصفاتية ـ مثبتي الصفات ـ، صنف مصنفات ردّ فيها على الجهمية والمعتزلة وغيرهم، واتخذ طريقة يميل فيها إلى مذهب السلف، لكن فيها نوع من الابتداع، ومن أشهر من سار على طريقته: أبو الحسن الأشعري في أول أمره بعد ترك الاعتزال، وأبو منصور الماتريدي، توفي ابن كلاب سنة ٢٤٥هـ تقريبا. انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٣٦٦ ـ ٣٦٨. والطبقات لابن السبكي: ٢/٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) هم كل من دان بالفلسفة اليونانية من المسلمين، ورام إلباسها ثوبًا إسلاميًا، ومن أشهرهم أبو نصر الفارابي وابن سينا، وقد يُسمَّون المتفلسفة، وينسبون للباطنية؛ لقولهم بأن للشرع ظاهرًا يدين به العامة، وباطنا يعرفه الحكماء. انظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ١٢٦ ـ ١٢٨ والسبعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٧٩ ـ ١٨١.

(٣) انظر الفرقان بين الحق والباطل ضمن فتاوى ابن تيمية: ١٣/٢٠٦، ٢٠٧ وكذلك ١٦/٤٣٩ ـ ٤٤٤. والرد على المنطقيين له: ص٣٩٤، ٤٤١.

أما المتصوفة، وأصحاب المناهج العبادية، فلا يخفى بعدهم عن النظر العقلي، شرعيًا كان أم بدعيا، كما سيأتي التنبيه على ذلك. إن شاء الله ـ تعالى ـ[1].

ولئن كان وصف الخلفية منطبقا على سائر المتكلمين باعتبار مباينتهم المنهج السلفي في الاعتقاد، فلاشك أنهم في هذه المباينة ليسوا على حد سواء: فمنهم الجهمية الغلاة، الذين أخرجهم السلف من عداد فرق الأمة، وحكموا بمروقهم من الدين[2]، وهؤلاء لاعناء في تبين موقفهم من دلائل النقل، وقد كفروا به من قبل، كما أن منهم المعتزلة والكلابية ومن تبعهم، أو وافقهم من الفرق وأرباب المذاهب والمقالات، الذين ورثوا عن الجهم بعض بدعته، ولم يستوجبوا بهذه التركة ما استوجبه مورّثها من التكفير، وهؤلاء أيضًا ليسوا سواءً، فالمعتزلة أشد إيغالاً في الابتداع والتجهم من متقدمي الكلابية، كأبي الحسن الأشعري وابن الباقلاني وغيرهما، كما أن هؤلاء أقرب إلى السنة والسلف من متأخري الأشعرية[3]، ممن جاء بعد أبي المعالي الجويني، كالغزالي وابن العربي، وهؤلاء أخف ممن جاء بعدهم، ممن تبع الرازي في خلطه بين الفلسفة وعلم الكلام، واستخلص من آرائه مذهبا نسبه إلى أبي الحسن الأشعري، بل إلى أهل السنة والجماعة، وزعم أن طريقته في الاعتقاد أعلم وأحكم، وإن كانت طريقة السلف فيما يرى أسلم[4].

---

(١) انظر ص: ١٤٢.

(٢) انظر السنة لعبدالله بن الإمام أحمد: ١٠٦/٢ وما بعدها.

(٣) انظر تطور المذهب الأشعري في «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للدكتور عبدالرحمن المحمود: ص٥٠٩ ومابعدها.

(٤) انظر هذا الزعم في شرح جوهرة التوحيد للباجوري: ص٩٩، وانظر نقضه في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٧٨/٥، وقد بين أنهم يعنون =

والمقصود: أن بيان موقف الخلف من الأدلة العقلية الشرعية هو بيان لموقف هؤلاء جميعًا، فإن السمة العامة فيهم اعتدادهم بالعقل، وتعويلهم عليه، وتقديم أحكامه مطلقًا، مع إظهارهم تعظيم الشريعة، والدفاع عن أصول الدين، والرد على الزنادقة والملحدين، بما يبتدعونه من الأدلة والحجج. ولئن كان الاستدلال العقلي هو مقصدهم، وتأييد الشريعة هو غايتهم، وإثبات النبوة هو مطلبهم، ولئن كانوا يحتجون على استقلالهم عن السمع في استدلالهم العقلي، بأن هذا لازم حتى لايقعوا في الدور، حيث لايمكن الاحتجاج بعلوم النبوة حتى تثبت النبوة في نفسها، فهل اقتصروا في ابتداعهم في دلائل الاعتقاد على موقف التأييد المزعوم، بأن يكتفوا بالمسائل الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة، ويسعفوها هم بما يبتدعونه من الدلائل العقليه؟ أم أنهم تجاوزوا ذلك إلى الابتداع في المسائل، والمعارضة والمناقضة في الدلائل؟

وهل عوّلوا حقًا في استدلالاتهم العقلية على ماتضمنه القرآن من البراهين، ووقفوا منها موقف المساند المعاضد، أو الشارح والمبيّن؟ بل هل حرصوا أصلاً على توثيق الصلة بين دلائلهم البدعية، والدلالات القرآنية والنبوية، أم أن ذلك كان تبعا لتديّن بعضهم، أو وسيلة لتنفيق بدعهم الاستدلالية؟ كل هذا وغيره سوف يظهر ـ إن شاء الله تعالى ـ من خلال مواقفهم التالية، التي تصور حقيقة موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية، ولكن لابد قبل ذلك من التنبيه إلى أمرين:

الأول ـ أن الابتداع في دلائل الاعتقاد مشمول بالنهي العام عن الابتداع في الدين، بل هو أولى بأن يتناوله النهي والذم الشرعي من الابتداع في العبادات، لما للأصول من زيادة أهمية على الفروع، ومن

= بمذهب السلف مذهب أهل التفويض القائلين: إن معاني أخبار الصفات غير معلومة، وظواهرها غير مرادة.

يظن أنه يأتي بأدلة تقرر المسائل الاعتقادية الشرعية، خارجةٍ عما جاء به الشرع نفسه، فهو في الضلالة كمن يظن أنه يمكنه أن يُحدث عبادات غير ما جاء به الشرع، توصل إلى مقصود الشارع[1]، فالأمران داخلان فيما رواه الإمام مسلم بسنده عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: « . . . وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»[2].

والأمران تناولهما عدم الإذن الإلٰهي في نسبته إلى الشرع، المذكور في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[3]، فالابتداع في العقائد كالابتداع في العبادات، بل هو أشد.

كما أن الابتداع في دلائل الاعتقاد كالابتداع في مسائله، لا يجوز أن يُدخَل شيء من ذلك في أصول الدين ولا في فروعه، ومن نسب شيئًا من المسائل المبتدعة؛ كنفي الصفات، والقدر، ونحوها إلى أصول الدين، فإنه يُعلم بالاضطرار بطلان هذه النسبة، حيث لم يدل على ذلك كتاب ولاسنة، فكيف وقد دلا على نقيضه.

وكذلك من نسب شيئًا من الدلائل المبتدعة إلى أصول الدين، كالاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض، فهذا مما يُعلم بطلانه بالاضطرار، وذلك باعتراف حذاق أهل الكلام أنفسهم، بل أقر بعضهم بحرمة هذه الطريقة في دين المرسلين، والمحققون منهم على بطلانها[4].

ويكفيك شاهدًا على هذا ما سأورده من كلام الإمام أبي الحسن

---

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ص٥٨، ٥٩.

(٢) الصحيح، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (٢/٤٩٦)، برقم (٨٦٧).

(٣) سورة الشورى: آية «٢١».

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/٣٠٣ ـ ٣٠٦.

الأشعري ـ رحمه الله تعالى ـ، وهو الخبير بعلم الكلام وتفاصيله[1]، وقد أقام على الاعتزال مدة طويلة ثم رجع عنه[2].

يقول ـ رحمه الله تعالى ـ محذرًا من الابتداع في دلائل الاعتقاد:

(. . وذكرت لكم جملا من الأصول، مقرونة بأطراف من الحجاج، تدلكم على صوابكم في ذلك، وخطأ أهل البدع فيما صاروا إليه من مخالفتهم وخروجهم عن الحق الذي كانوا عليه قبل هذه البدع معهم، ومفارقتهم بذلك الأدلة الشرعية، وما أتى به الرسول ـ عليه السلام ـ منها، ونبه عليها، وموافقتهم بذلك لطرق الفلاسفة والصابئين عنها، والجاحدين لما أتت به الرسل ـ عليهم السلام ـ منها)[3].

ويقول ـ رحمه الله تعالى ـ:

(ونَقْل أهل كل زمان حجة على من بعدهم، من غير أن يُحتاج ـ أرشدكم الله ـ في المعرفة لسائر ما دعينا إلى اعتقاده إلى استئناف أدلة غير الأدلة التي نبه النبي ﷺ عليها، ودعا سائر أمته إلى تأملها، إذ كان من المستحيل أن يأتي بعد ذلك أحد بأهدى مما أتى، أو يصلوا إلى ما بعد عنه ـ عليه السلام ـ)[4]. ثم يقول:

(وإذا ثبت بالآيات صدقه ﷺ فقد عُلم صحة كل ما أخبر به. . . وكان ما يُستدل به من أخباره ـ عليه السلام ـ على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل ـ عليهم السلام ـ)[5].

---

(١) انظر درء التعارض لابن تيمية: ٧/ ٤٦٢.
(٢) المرجع السابق: ٧/ ٢٣٦، ٢٣٧.
(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص١٣٤، ١٣٥.
(٤) المرجع السابق: ص١٨٢.
(٥) المرجع السابق: ص١٨٥ ـ ١٩٢.

ويقول أيضًا: (فلو كنا نحتاج مع ماكان منه ـ عليه السلام ـ في معرفة ما دعانا إليه إلى ما رتبه أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلغا، إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة ما دعانا إليه إلى علم مالم يبينه لنا من هذه الطرق التي ذكروها، ولو كان هذا كما قالوا لكان فيما دعانا إليه وقوله بمنزلة اللغو، ولو كان ذلك كذلك لعارضه المنافقون وسائر المرصدين لعداوته في ذلك ولم يمنعهم منه مانع. . .)[1] ا. هـ.

هذا كلام أبي الحسن بلفظه، وإنما أطلت بذكره لما علم من مخالفة من ينتسب إليه لما صار إليه حاله أخيرًا، ومهما يقل في الذي استقر عليه أمره، فإنه يبقى التباين واضحًا بين نهج هذا الإمام في الاستدلال على العقائد وموقفه من الأدلة العقلية الشرعية، وبين نهج من ينتسب إليه، كما سيظهر بعد ذكر موقفهم من النقل ودلالاته العقلية.

هذا ومما يؤكد الحرمة الشرعية لسلوك طرائق المتكلمين المبتدعة في الاستدلال على الاعتقاد، تلك اللوازمُ الباطلة، والمحاذير الناجمة عن سلوك مثل هذه الطرق.

فإن من اعتمد في دينه عليها يلزمه أحد أمرين:

١ ـ أن يطلع على ضعفها، فتتكافأ عنده أدلة القائلين بقدم العالم والقائلين بحدوثه، أو يتردد بين القولين فيرجح هذا تارة وهذا تارة.

٢ ـ أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل، كالقول بأن الله ـ تعالى ـ لا داخل العالم ولا خارجه[2].

ناهيك عما يحدثه هذا التردد والتناقض من الاضطراب والشك

---

(١) المرجع السابق: ٢٠١.

(٢) انظر ذلك في مؤلفات الإمام ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٦، ومنهاج السنة: ٣/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩، والرد على المنطقيين: ص٣٢٣ ـ ٣٢٤، واقتضاء الصراط المستقيم: ص٦٠٢.

في نفس صاحبه، فيكون وصفه كما قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في وصف المتكلمين: (إنهم أعرضوا عن الطرق التي أرشد الله ـ تعالى ـ إليها إلى طرق مبتدعة ومناقشات لفظية، يرد بسببها على الآخذ فيها شبه يعجز عنها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها)[1].

ثم إن في مثل هذه الطرق الباطلة من إفساد فطر الناس وعقولهم وأديانهم مالا يعلمه إلا الله ـ تعالى ـ.

الأمر الثاني ـ مما ينبغي التنبيه إليه قبل عرض موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية هو أن موقفهم منها ماهو إلا فرع لموقفهم من النقل على وجه العموم.

والمبتدعة لهم في نصوص الأنبياء طريقتان:

الأولى ـ طريقة التجهيل، وأصحابها هم المفوضة، وحقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباعهم يجهلون حقائق معاني ماوصف الله ـ تعالى ـ به نفسه في كتابه.

الثانية ـ طريقة التبديل، وأصحابها صنفان:

أهل الوهم والتخييل من المتفلسفة والباطنية وملاحدة الصوفية، وهناك من يوافقهم في الإلٰهيات أو بعضها دون المعاد، وقد تقدمت الإشارة إلى موقف هؤلاء من النقل ودلالاته[2].

والصنف الثاني هم أهل التحريف والتأويل، من أهل الكلام، وهم من حيث الجملة على ثلاث درجات في نظرتهم إلى النقل ودلالاته

---

(١) نقله عن كتابه «المفهم شرح مسلم» ابن الوزير في العواصم والقواصم: ٤/١٠٢.

(٢) انظر ص: ١٤٤.

العقلية، فمنهم المعرض عنها إعراضًا تامًا، فأشبه في ذلك أهل الوهم والتخييل، وأصحاب الرياضة والذوق، ومنهم المقرُّ بها، لكنه يقررها على غير وجهها ومعناها الصحيح، ولعل أكثر أهل الكلام على هذا، ومنهم من يقرّ بها ويعرفها على وجهها، فيوافق السنّة في هذا القدر[1].

والذي دعى أهل البدع من المعرضين عن النقل ودلالاته، أو المحرفين لها إلى هذه المواقف هو أنهم أصّلوا أصولاً تناقض الحق، ورأوا أنها تناقض ما جاء به الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فقدموها على ما جاء به الرسول، فلم يكفهم أنهم لم يهتدوا ولم يدلوا على الحق حتى أصّلوا أصولاً تناقضه[2].

هذا وقد تمثل موقف الخلف من أدلة النقل العقلية في المواقف التي سأجليها ـ إن شاء الله تعالى ـ في المبحثين التاليين.

---

(١) انظر الفتاوى لابن تيمية: ١٦/ ٤٧١، ٤٣٩ ـ ٤٤٤.

(٢) انظر الفتاوى لابن تيمية: ١٦/ ٤٣٩.

المبحث الثاني
إعراض الخلف عن الأدلة العقلية النقلية

ليس من العسير الوقوف على هذه الظاهرة في كتب المتكلمين ومصنفاتهم، وبنظرة سريعة يستعرض فيها القارىء بعض مراجعهم المعتمدة في أصول الدين، كالمغني وشرح الأصول الخمسة وغيرها من كتب المعتزلة، أو أربعين الرازي ومواقف الإيجي وشرح العقائد النسفية وغيرها من كتب الماتريدية والأشاعرة، يستطيع أن يتوصل من خلالها إلى أن الإعراض عن نصوص الوحي، وإهمال الأدلة الشرعية، سمعيها وعقليها: سمة بارزة للمتكلمين في مصنفاتهم، خصوصا فيما يتعلق بالإلـهيات، فإنك لاتكاد تجد نصا قرآنيا أو حديثا نبويًا، يوردونه للاستشهاد، أو حتى للاستئناس، أو يربطون بينه وبين ما يقررون من عقليات، إلا من طريق متكلف ظاهرٍ بطلانه كما سيأتي[1].

ويتجلى لك ذلك أكثر إذا ما قارنت المصنفات الكلامية بمصنفات أهل السنّة في الاعتقاد، كالواسطية، وشرح الطحاوية، ومعارج القبول، وغيرها، وبضدّها تتميّز الأشياء[2].

ولاعجب من موقف المتكلمين هذا، فقد وقع في وهم بعضهم خلو الشريعة من الحجاج العقلي اليقيني، فهذا عبدالجبار المعتزلي

---

(١) انظر ص: ١٥٨.

(٢) هذا فضلا عن أن كتب الاعتقاد عند أهل السنّة في الأصل هي دواوين النقل، فهي القران العظيم بما ثبت من تفاسيره المأثورة، وبما احتملته آياته من دلالات على مقتضى لغة العرب التي نزل بها، وهي كذلك دواوين السنة بما احتوته من أبواب متعلقة بالاعتقاد.

يقول تحت عنوان: «بيان ما يجوز أن يدل عليه الخطاب وسائر الأدلة السمعية»: (ليس يصح الاحتجاج بذلك في إثبات التوحيد والعدل، وإنما نورده لنبين خروج المخالفين عن التمسك بالقرآن، مع زعمهم أنهم أشد تمسكًا به، ونبين أن القرآن كالعقل في أنه يدل على ما نقول، وإن كانت دلالته على طريق التأكيد)[1]. وربما صرح أو ألمح كثير منهم إلى أن ما جاءت به الشريعة من دلائل الأصول إنما هو خطاب للجمهور، فجاء خاليا من البرهان اليقيني، إذ إنه من شأن الخواص دون العوام، لذلك سلكوا مسلك إلجام العوام عن علم الكلام، كما في كثير من مصنفات الغزالي[2].

وربما استأنس هؤلاء في الحكم بخلو الشريعة من الحجاج العقلي بنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾[3]، مع أن معنى الآية ظاهر في أن المراد نفي المحاجة في الحق بعدما تبين[4]، والذي يحكم بخلو الشريعة من الحجاج اليقيني لايخلو من أحد حالين:

إما أن يكون جاهلاً بقدر الشريعة، وحقيقة ما تضمنته نصوصها من أنواع الدلائل، وهذا أخف الحالين، وإما أن يكون مكذبا معاندًا، يعرف الحق وينكره، للعلة التي بينها الله ـ تعالى ـ في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾﴾[5].

وإنّ الباحث ليعجب من أناس لايشك في تعظيمهم للشريعة من حيث الجملة، كما لايشك في سعة اطلاعهم على ما تضمنته نصوصها

---

(١) انظر المغني لعبدالجبار المعتزلي: ١٧/ ٩٤.

(٢) انظر مثلاً كتابه إلجام العوام عن علم الكلام ص: ٧٨ ومابعدها.

(٣) سورة الشورى: ١٥.

(٤) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١/ ١٤٥.

(٥) سورة غافر: ٥٦.

من الدلائل، خصوصًا ما تضمنه القرآن، فكثير منهم على إحاطة تامة بعلومه، وربما سطروا في تفسيره الأسفار الطوال، واستنبطوا من آياته دقائق المسائل، مما يدل على عمق فهمهم له، ثم بعد ذلك يصدر من مثلهم حكمٌ بخلو القرآن من الحجاج العقلي البرهاني على العقائد، أو يعرضون عن حججه وبراهينه حتى مع الاعتراف بتضمنه لها، حقا إن هذا الأمر محير، والذي يظهر أنه لايمكن تفسير مثل هذه الظاهرة إلا في ضوء قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾[1]، ونحوها من الآيات الدالة على أن الله ـ تعالى ـ يختم على قلب من لم يسلّم زمامه للقرآن، ويجعلُ بينه وبينه حجابا مستورًا، فلا يفقهه على وجهه إلا قليلا، جزاءً وفاقا على تقديمه هواه على ما أنزل الله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ معلقًا على الآية السابقة:

(قوله تعالى: ﴿يَعْشُ﴾ ضُمّن معنى يُعرض، ولهذا عُدّي بحرف الجر (عن)، كما يقال: أنت أعمى عن محاسن فلان، إذا أعرضت فلم تنظر إليها، فقوله: ﴿يَعْشُ﴾ أي يكن أعشى عنها، وهو دون العمى، فلم ينظر إليها إلا نظرًا ضعيفا، وهذا حال أهل الضلال، الذين لم ينتفعوا بالقرآن، فإنهم لا ينظرون فيه كما ينظرون في كلام سلفه؛ لأنهم يحسبون أنه لا يحصل المقصود، وهم الذين عشوا عنه، فقيضت لهم الشياطين، تقترن بهم وتصدهم عن السبيل، وهم يحسبون أنهم مهتدون، ولهذا لاتجد في كلام من لم يتبع الكتاب والسنة بيان الحق علما وعملاً أبدًا، لكثرة مافي كلامه من وساوس الشياطين)[2].

---

(١) سورة الزخرف: ٣٦، ٣٧.

(٢) منهاج السنة: ٥/ ٤٣٣.

ذلك هو السرّ في غلظ حجابهم عن فهم كتاب الله ـ تعالى ـ، وإدراك ما حوى من أنواع الدلائل والبراهين، وهو أنهم لم يقدُروا القرآن حق قدره، وأساؤوا الظن به حيث جعلوه غير كاف في معرفة توحيد الله ـ تعالى ـ وأسمائه وصفاته، وأن المعول في معرفة ذلك هو عقول الحيارى والمتهوكين ممن لا يتورع أن يخالف صريح القرآن مخالفة ظاهرة[1].

والحق أن الإعراض عن بيان الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ للأدلة والبراهين والحجج هو من أعظم أصول الضلال، في الدنيا والآخرة، أما في الدنيا فقد تبين ذلك من واقعهم، وأما في الآخرة فقد بين النبي ﷺ أن الميت يُسأل في قبره: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى، فأجبناه واتبعناه، وأما المنافق أو المرتاب فيقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته[2]، فحري بمن أعرض عن البينات والهدى الذي جاء به الرسول ﷺ أن يكون على الحال الثاني والعياذ بالله[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى: ١٦/ ٥١.

(٢) ثبت هذا في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، (١/ ٤٥) حديث رقم: (٨٦).

(٣) انظر النبوات لابن تيمية: ص٥٨.

المبحث الثالث
نظرة الخلف إلى الأدلة العقلية النقلية

سأوضح نظرة الخلف إلى الأدلة العقلية النقلية من خلال مطلبين:

المطلب الأول
توهين الخلف للأدلة العقلية النقلية

لأصحاب المنهج الخلفي في الاعتقاد نظرة خطيرة إلى الدلائل النقلية، حيث منعوا إفادتها اليقين إلا في نطاق ضيق جدًا، وذلك ـ بزعمهم ـ لتوقف دلالاتها على أمور ظنية، والموقوف على الظني ظني[1]. وهم في نظرتهم هذه وإن كانوا يقصدون الدلالات السمعية كما هو ظاهر، إلا أنهم في الحقيقة لا يفرقون في هذه النظرة بين ما كان سمعي الدلالة وما كان عقليها من الدلائل النقلية، بل إنهم لايشيرون إلى هذا التقسيم للدلالات النقلية من الأساس، كما تبين سابقًا، وسوف أورد فيما يلي نماذج وشواهد على هذا الموقف الخلفي من الأدلة العقلية الشرعية.

فمن ذلك قصرها على طبقة العوام من الناس، باعتبار أنها خطابية لابرهانية، وهذا يناسب حال عامة الناس دون خاصتهم ممن لايقنعه

---

(١) انظر الأربعين للرازي: ٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٤، وانظر نقض هذا في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٥/ ٣١٩ ومابعدها، والصواعق المرسلة لابن القيم: ص٧٩٥ ومابعدها.

سوى البرهان اليقيني، فأولئك تناسبهم أدلة أهل الكلام اليقينية، ولاحجة عليهم بأدلة القرآن العقلية!.

وممن نحا هذا المنحى في جعل أدلة القرآن مناسبة لعامة الناس: أبو حامد الغزالي في كتابه إلجام العوام عن علم الكلام، حيث ذكر بعض الأدلة العقلية من القرآن على أصول الاعتقاد، وأنها تصلح للعوام بشرط ألا يزاد عليها ولايتعمق فيها[1]، وجعل أكثر أدلة القرآن خطابية في الدرجة الثالثة بعد براهين الفلاسفة وأوهام المتكلمين[2]!، وقد أورد اعتراضا بأنه لافرق بينها وبين أدلة المتكلمين من حيث كونها جميعًا فتحا لباب النظر أمام العامة، فلِمَ لايغلق كلُّه؟

وأجاب بأن الدلالة تنقسم إلى نوعين:

الأول: مايحتاج فيه إلى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامي وقدرته، فهذا لايجوز للعامي إقحام نفسه فيه.

الثاني: ماهو جلي سابق إلى الأفهام ببادىء الرأي من أول النظر، بما يدركه كافة الناس بسهولة، فهذا لاحظر فيه[3].

ثم قال ضاربا المثل لأدلة القرآن مع أدلة المتكلمين:

(فأدلة القرآن مثل الغذاء، ينتفع به كل إنسان، وأدلة المتكلمين مثل الدواء، ينتفع به آحاد الناس، ويستضرُّ به الأكثرون، بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي والرضيع والرجل القوي، وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى، ولاينتفع بها الصبيان أصلاً)[4].

---

(١) انظره: ص٧٨.

(٢) انظر الإلجام: ص١١٣.

(٣) انظر الجام العوام عن علم الكلام: ص٨٠.

(٤) الجام العوام: ص٨١.

ولقد صدق أبو حامد فيما ضربه من مثل لأدلة القرآن وأدلة المتكلمين، وقد وافقه في هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض كلامه[1]، لكن المأخذ عليه أنه لم يجعل المانع من خوض العامة في أدلة المتكلمين، ضعفها أو اضطرابها وتناقضها، وإنما المانع عنده من ذلك أنها تشوش قلوب العوام[2]، وإن كانت في نفسها أولى بوصف اليقينية من أدلة القرآن التي أجاز للعامّة الوقوف عليها والاستدلال بها، حيث كانت تنفعهم، وتسكن نفوسهم، وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة[3]، فالفضل فيها إذًا ليس أمرًا ذاتيا، بل هو بحسب أثرها في عامة الناس، ولو لم تكن في ذاتها يقينية عند التحقيق كحال أدلة المتكلمين![4].

وقد صرح أبو حامد في نفس الكتاب بأن تقديم النظر في الألفاظ على معرفة التقديس تقصير يؤدي إلى التشبيه[5].

ومن أجرأ مارأيت من كلام المتكلمين في الأدلة العقلية القرآنية ما ذكرهُ ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن أبي الحسن الطبري، المعروف بإلْكيا الهراسي[6]، فقد نقل عنه قوله: (وفي القرآن حجاج، وإن لم يكن فيه

---

(١) انظر الرد على المنطقيين: ص٢٥٤، ٢٥٥ ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) انظر الجام العوام: ص٧٩.

(٣) انظر الجام العوام: ص٧٩، وقد صرح محقق الكتاب في حاشية هذه الصفحة بعدم تضمن القرآن أدلة عقلية برهانية كما عند المتكلمين.

(٤) انظر المرجع السابق: ص١١٣.

(٥) انظر المرجع السابق: ص١٠٤.

(٦) هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، المعروف بإلْكيا الهراسي، تخرج على إمام الحرمين، ودرّس في النظامية، توفي سنة ٥٠٤هـ. انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص٢٨٨، والطبقات الكبرى لابن السبكي: ٧/ ٢٣١ ـ ٢٣٤.

الغلبة والفلج، غير أن العامي يكتفي به، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾[1]، وليس من أنكر الحشر ينكره لأجل العياء، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾[2]، ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾﴾[3] وليس هذا يدل على نفي الولد قطعًا)[4].

وهذا الكلام قد جمع فيه صاحبه بين عدم فهم حجج القرآن على وجهها، والجرأة عليها بتوهينها ونفي القطعية عنها.

وقد ردّ على هذا شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ بما حاصلهُ أن الآية التي ذكرها إنما هي احتجاج على المشركين بطريق الأولى في بطلان قولهم: إن له البنات ولهم البنين، لم يحتجّ بذلك على نفي الولد مطلقا، أما إذا أراد أن يحتج على نفيه مطلقا، فإنه لايذكر هذه الحجة، بل يذكر الحجة المناسبة للمطلوب، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[5]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾[6]، وسيأتي تقرير دلالة الآية في مبحث التنزيه[7].

أما آية البعث التي ذكرها فقط غلط في فهمها غلطا فاحشًا كما سيأتي في الفصل الخاص بأدلة البعث[8].

---

(١) سورة ق: ١٥.
(٢) سورة النحل: ٦٢.
(٣) سورة النجم: ٢١.
(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٧/ ٣٦٠.
(٥) سورة البقرة: ١١٦.
(٦) سورة الانعام: ١٠٠ ـ ١٠١.
(٧) انظر ما يأتي ص٣٨٢.
(٨) انظر ص: ٥٨١.

والمقصود من هذا المثال أن هذا وأمثاله من المتكلمين كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لم يفهموا أدلة القرآن على وجهها، وظنوا أن حجاجهم أكمل من حجاج القرآن، وأنهم حققوا أصول الدين أعظم من تحقيق الصحابة والتابعين[1]، وكفاك بهذا توهينا لأدلة القرآن والسنة.

ومن الشواهد على توهين أهل الكلام لأدلة القرآن العقلية: ما ذكره التفتازاني من أن الحجة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] إقناعية، والملازمة عادية على ماهو اللائق بالخطابيات[3]، وسيأتي نقض هذا في الفصل الخاص بتوحيد الربوبية[4].

ومن الشواهد في هذا الباب قول ابن عاشور[5] ـ بعد أن قرر أن دليل القرآن على الوحدانية إقناعي خطابي، متابعا في ذلك شارح النسفية ـ: (أما الدليل البرهاني الخالص على استحالة تعدد الآلهة بالذات، فله مقدمات أخرى قد وفّى أئمة الكلام بسطها بمالا رواج بعده لعقيدة الشرك. . .)[6].

---

(١) انظر الدرء: ٧/ ٣٦١.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) انظر شرح العقائد النسفية: ص٢٩، وانظر تعليق السيوطي على ذلك في صون المنطق: ص٢٠.

(٤) انظر ص: ٣١٤ وما بعدها.

(٥) هو محمد الطاهر بن عاشور، عالم فاضل، من علماء تونس المشهود لهم بالعلم، اشتهر بتفسيره الكبير الذي سماه: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. توفي سنة ١٣٩٣هـ. انظر التفسير العلمي للقرآن في الميزان لأحمد أبو حجر: ص٢٦٣، الحاشية.

(٦) التحرير والتنوير: ١٩/ ١١٦. وانظر: ٢٤/ ١٥٤، حيث قال عن قول مؤمن آل فرعون: فيما أخبر الله عنه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِى إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [غافر: ٤٣]: (وهذا دليل إقناعي، غير قاطع للمنازع في إلٰهية رب هذا المؤمن). وقارن هذا بما قاله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ١/ ٣٥٧.

ومفهوم كلامه هذا أن الدليل القرآني على التوحيد غير برهاني، أو أنه غير خالص البرهانية، أو أنه قد يكون بعده رواج للشرك، فلم يستأصل شجرة الشرك من جذورها، وهذا مفهوم غاية في الخطورة، ماكان ينبغي لصاحب هذا التفسير أن يجعل له محملاً في عبارته هذه، والله ـ تعالى ـ يقول: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[1]، فالذي لاتنفعه أدلة القرآن، أنّى له أن تنفعه أدلة أهل الكلام.

وبعد، فتلك أربعة أمثلة على توهين الخلف لحجج القرآن، وقفت عليها دونما بحث وتقصي، ولو تتبعت هذا لوجدت أمثلة كثيرة قطعًا، لكني لم أتعن ذلك؛ لأن هذه النظرة الكلامية إلى نصوص الكتاب والسنة معلومة ظاهرة من منهجهم العام في التعامل معها، ولست أنكر وجود بعض المنكرين من المتكلمين أنفسهم، لهذه النظرة الجافيه لأدلة القرآن، إلا أن هذا الإنكار من الندرة بحيث لايمثل إلا شذوذًا عن الموقف العام لأهل الكلام من دلائل الكتاب والسنة.

---

(١) سورة الجاثيه: ٦.

المطلب الثاني
جعل الأدلة العقلية النقلية تابعة لعقلياتهم

ذكرت فيما سبق إعراض الخلف عن الأدلة العقلية التي تضمنتها النصوص بدعوى بعضهم عدم وجودها أصلاً، أو بدعوى بعضهم الآخر عدم يقينيتها أو كفاءتها، لكن هذا لايمنع أن يرى الباحث بعض المحاولات النادرة عند بعض المتكلمين، للربط بين مايقررون من العقليات، وبين نصوص القرآن والسنة، إلا أن هذه المحاولات لاتخرج بهم عن منهجهم العام، القائم على الثقة المطلقة بالعقل، وتقديمه على النقل على كل حال، فهم لايتجهون إلى مضامين النصوص النقلية إلا بعد استقرارهم على نتائج بحوثهم العقلية، وفراغهم من الاستدلال تمامًا.

يقول القاضي عبدالجبار في بيان مايجوز أن يدل عليه الخطاب وسائر الأدلة السمعية: (قد بينا من قبل، أنه لايدل على مالولا العلم به لما عُلم كونه دلالة؛ لأن ذلك يوجب كون الفرع دالا على اصله؛ لأن من حق الدلالة أن تكون كالأصل لما تدل عليه، فإذا كان المدلول أصلاً للدلالة أدى إلى أن كل واحد منهما أصل لصاحبه، وذلك يتناقض، فلهذه العلة لايجوز أن يدل الخطاب على التوحيد والعدل ومقدماتهما؛ لأنا لانعلمه دلالة إلا بعد العلم بجميع ذلك)[1].

---

(١) المغني: ٩٣/١٧، وانظر رسائل العدل والتوحيد لبعض أئمة المعتزلة: ١٢٤/١، والإرشاد للجويني: ص٣٥٨، ٣٦٠، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: ص١٣٢، والمواقف للإيجي: ص٣٩.

ويقول: (وإنما يجب أن يُذكر الكتاب فيما حل هذا المحل، على جهة التأكيد، وإيراد مناقضة قول الخصم)[1].

وأهل البدع إذا وجدوا في ظواهر الآيات مايمكن أن تُجعل عقلياتهم مدلولاً له انتحلوه، وكثير منهم لايترددون في ليّ أعناق النصوص حتى تدل قسرًا على ماقرروه سلفًا، ضاربين بأسلوب القرآن ولغته وضوابط تفسيره عرض الحائط، فالآية تدل على ما أرادوا، ولو كانت لغة العرب وتفسير السلف يأبيان ذلك؛ ولذلك ظهر التكلف في استخراج الأدلة العقلية من القرآن على هيئة لايطمئن لها قلب العارف بأسلوب القرآن ومنهجه في الاستدلال.

ومن أظهر الأمثلة على هذا المنهج البدعي في استلال الدلالات من الآيات: استشهاد الفلاسفة والمتكلمين، كل على طريقته، بقوله ـ تعالى ـ على لسان خليله إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾[2]، وسيأتي تفصيل الرد عليهم في الفصل الخاص بتوحيد العبادة[3].

ومن ذلك جعلهم دليل التمانع هو مدلول قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4]، مع أن الآية دلت على أعظم مما دل عليه دليل التمانع، وإن كان دليلاً صحيحًا في ذاته، كما سيأتي.

ومن أمثلة التكلف الظاهر في استخراج الأدلة العقلية من القرآن: استدلال ابن حزم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾[5]

---

(١) المغني: ١٢/١٦٦، ١٦٧، وانظر: ١٧/٩٤.
(٢) سورة الأنعام: ٧٦.
(٣) انظر ص: ٤٣٥.
(٤) سورة الأنبياء: ٢٢.
(٥) سورة الرعد: ٨.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾[1] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾﴾[2] على حدوث العالم[3]، مع أن حدوث العالم أمر محسوس ومشاهد، كما أنه يكفي في إثباته دلالة السمع، ولايتوقف على إثباته العلم بالصانع وثبوت النبوة، والطريقة الفلسفية التي استدل بها على ذلك وجعل الآيات مشيرة إليها لايشك عارف بأسلوب القرآن وطريقة الأنبياء أنها لاعلاقة لها بالآيات، لامن قريب ولامن بعيد.

وكذلك أبو الحسن الأشعري في كتابه اللمع، جعل طريقة الجواهر والأعراض عند المتكلمين من مدلول قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ . . .﴾[4] الآيات، وغيرها من الآيات التي تذكر أطوار خلق الإنسان، ظنًا منه أن النطفة فيها جواهر باقية، وأن نقلها في الأعراض يدل على حدوثها، فجعل حدوث جواهر النطفة مستدَلاً عليه في الآية[5]، وليس هذا مدلول الآية، فإن النطفة نفسها حادثة بعد أن لم تكن، مستحيلة عن دم الإنسان، وسوف تستحيل إلى مضغة، والله تعالى يخلق الجوهر الثاني من المادة الأولى بالاستحالة، وبعدم المادة الأولى، لايُبقى جواهرها بأعيانها دائما كما يظن المتكلمون[6].

والمقصود أن كثيرًا من المتكلمين إن استشهدوا بالكتاب فإنما

---

(١) سورة فاطر: ١.

(٢) سورة الجن: ٢٨.

(٣) انظر الفصل: ١/ ١٥ ـ ٢١، والمحلى له: ١/ ٤، ٥، وابن حزم وموقفه من الإلٰهيات للدكتور أحمد الحمد: ص١٢٣ ـ ١٢٥. وانظر نقد ذلك في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١/ ١٢٤.

(٤) سورة الواقعة: ٥٨ ـ ٦٢.

(٥) انظر اللمع: ص٢٠ وقد تقدم كلام الأشعري في ذم طرق المتكلمين المبتدعة ممايفيد رجوعه عنها، انظر ص: ١٢٣، ١٢٤.

(٦) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/ ٤٧٠.

يكون ذلك تبعًا لا ابتداءً، اعتضادًا لا اعتمادًا، وهذا هو عكس المنهاج القويم تمامًا. يقول الإمام ابن تيمية: (الواجب أن يُجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها مايوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رُدّ)[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ أن أئمة القائلين بتقديم العقل على النقل قد صرحوا بأن قبولهم لبعض الأدلة السمعية لم يكن من أجل كونها ثابتة عن رب العالمين، أو عن رسوله الأمين، وإنما لاعتقادهم أن العقل قد دل على مقتضاها، فهي عندهم للاعتضاد لا للاعتماد، ولكي يحتجوا به على من ينازعهم من المصدقين بالسمع، لذلك فلا تعجب إذا رأيت كثيرًا من الأدلة السمعية المردودة من قبلهم أقوى بكثير من التي يقبلونها[2].

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى: ١٣/ ٦٤٥ ـ ٦٤٦.

(٢) انظر درء التعارض: ١/ ١٧٥.